

## مرسوم سلطاني

رقم ٩٩/٤

بتحديد اختصاصات وزارة الاقتصاد الوطني

واعتماد هيكلها التنظيمي

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٤٠ بتحديد اختصاصات وزارة الاقتصاد الوطني واعتماد هيكلها التنظيمي .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤ باجراء تعديل في مسميات بعض الوزارات وانشاء وزارة للأوقاف والشؤون الدينية والغاء وزارة التنمية .  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : تعتمد اختصاصات وزارة الاقتصاد الوطني وفقاً للملحق رقم (١) المرافق .
- مادة (٢) : يعتمد الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد الوطني وفقاً للملحق رقم (٢) المرافق .
- مادة (٣) : يلغى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٤٠ ، وكل ما يخالف أو يتعارض مع هذا المرسوم .
- مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

صدر في : ١٦ من رمضان سنة ١٤١٩هـ

الموافق : ٤ من يناير سنة ١٩٩٩م

---

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٣٩)  
الصادرة في ١٦/١/١٩٩٩م

## ملحق رقم (١)

### اختصاصات وزارة الاقتصاد الوطني

- ١ - وضع مقترحات لاستراتيجية التنمية والتوجيهات المستقبلية للاقتصاد الوطني ، وصياغة الأهداف التنموية والأولويات القطاعية والإقليمية ورفعها الى مجلس الوزراء تمهيداً لاعتمادها ، والطلب من الوزارات والوحدات الحكومية القيام بإعداد خططها .
- ٢ - اعداد الخطط التنموية العامة والبرامج الاستثمارية ، وأولويات تنفيذها وفق التوجهات والأهداف التنموية المعتمدة ، وفى ضوء نتائج مراجعة الخطط الإقليمية والقطاعية التي تعدها الوزارات والوحدات الحكومية المختلفة ورفعها الى مجلس الوزراء تمهيداً لقرارها واتخاذ اجراءات اعتمادها .
- ٣ - اقتراح السياسات والبرامج الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية ، والاجراءات اللازمة لتنفيذها ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها ، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية .
- ٤ - اعداد وثائق الخطط الكلية ، والتأكد من ترابطها وتكاملها وتوازن مكوناتها الاجمالية والجزئية بما يتفق مع الأهداف الكلية والقطاعية والإقليمية .
- ٥ - اعداد الميزانية الانمائية السنوية بالاشتراك مع وزارة المالية وبالتنسيق مع الوزارات والوحدات الحكومية الأخرى ورفعها الى مجلس الوزراء .
- ٦ - متابعة وتقييم تنفيذ برامج ومشروعات خطط التنمية وأداء الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات المختصة ، ورفع تقارير دورية بشأنها الى مجلس الوزراء والمجالس المتخصصة ، متضمنة الاقتراحات المناسبة لتحسين الاداء وتذليل الصعوبات التي تواجهها .
- ٧ - اجراء الدراسات والأبحاث بهدف توسيع القاعدة الانتاجية ، وتنويع مصادر الدخل القومي ، وتنمية الموارد البشرية ، وتعزيز دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة . وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ٨ - دراسة وتحليل المتغيرات الدولية والإقليمية ، وبيان مدى تأثيرها على السياسات والبرامج الاقتصادية الوطنية .

- ٩ - العمل على تنمية وتطوير العلاقات فى المجالات الاقتصادية بين السلطنة وغيرها من الدول.  
وتحديد مجالات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والاقليمية ، والعمل على تنمية وتطوير تلك المجالات بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ١٠ - متابعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ١١ - تمثيل السلطنة فى المؤتمرات والاجتماعات المختصة بالقضايا التنموية والاقتصادية والاحصائية .
- ١٢ - اجراء المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية الداخلة فى نطاق اختصاصات الوزارة ومتابعة تنفيذ قرارات اللجان المشتركة فى اطار تلك الاتفاقيات .
- ١٣ - جمع ونشر الاحصاءات المختلفة ، واجراء المسوحات والتعدادات الاحصائية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية ، وذلك حسب احتياجات ومتطلبات الخطط التنموية ، ووفقاً للقانون الإحصائي . والعمل على الارتقاء بالعمل الإحصائي على المستوى الوطني .
- ١٤ - اعداد خطة وطنية للمعلومات . وانشاء أنظمة متكاملة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية ، بما يخدم مختلف أغراض وغايات التنمية فى البلاد .
- ١٥ - وضع التصورات المناسبة لتنسيق أنشطة الوزارات والوحدات الحكومية المتعلقة بتنفيذ الخطط وبرامج التنمية ، والمساعدة فى تدعيم دور وحدات التخطيط والاحصاء الموجودة لديها .
- ١٦ - إبداء الرأي فيما تعده الوزارات والوحدات الحكومية من مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية ، والقرارات التي ترتبط بالسياسات الاقتصادية قبل إقرارها ، وإتخاذ اجراءات اصدارها .
- ١٧ - العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العمانيين العاملين بالوزارة .
- ١٨ - تكريس الجهود الاعلامية لتوعية المواطنين بالتوجهات التنموية وأهدافها وسياساتها المختلفة ، بغرض تفعيل مشاركة المواطن فى عملية التنمية .
- ١٩ - مباشرة أية صلاحيات أخرى مقرررة بمقتضى القوانين والمراسيم السلطانية .
- ٢٠ - تمارس الوزارة صلاحياتها عن طريق أجهزتها المختلفة وفقاً لهيكلها التنظيمي .

ملحق رقم ( ٢ )  
الهيكل التنظيمي  
لوزارة الاقتصاد الوطني

